

# الجريدة الرسمية

السنة الأربعون - العدد الرابع



## محتويات العدد

### الصفحة

### قرارات رئيس المجلس التنفيذي :

٢ - قرار رئيس المجلس التنفيذي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١١ في شأن التكليف بمهام وكيل دائرة المالية بالإمارة.

### تعاميم :

٣ - تعميم رقم (١٠) لسنة ٢٠١١ بشأن إلزامية بطاقة الهوية للمواطنين العاملين في الإمارة.

٤ - تعميم رقم (١١) لسنة ٢٠١١ بشأن أسس وضوابط إصدار التشريعات.

٦ - تعميم رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ بشأن ترشيد استخدام الطاقة.





# قرارات رئيس المجلس التنفيذي





## قرار رئيس المجلس التنفيذي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١١ في شأن التكليف بمهام وكيل دائرة المالية بالإمارة

- نحن محمد بن زايد آل نهيان ، ولي العهد رئيس المجلس التنفيذي .
  - بعد الاطلاع على القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٤ بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي في إمارة أبوظبي وتعديلاته .
  - وعلى القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ في شأن الخدمة المدنية في إمارة أبوظبي المعدل بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ .
  - وبناء على ما عرض على المجلس التنفيذي ، وموافقة المجلس عليه .
- أصدرنا القرار الآتي :

### المادة الأولى

ينقل سعادة / عبد الله علي مصلح الأحبابي من الأمانة العامة للمجلس التنفيذي إلى دائرة المالية، ويكلف بالقيام بمهام وكيل الدائرة بالإمارة.

### المادة الثانية

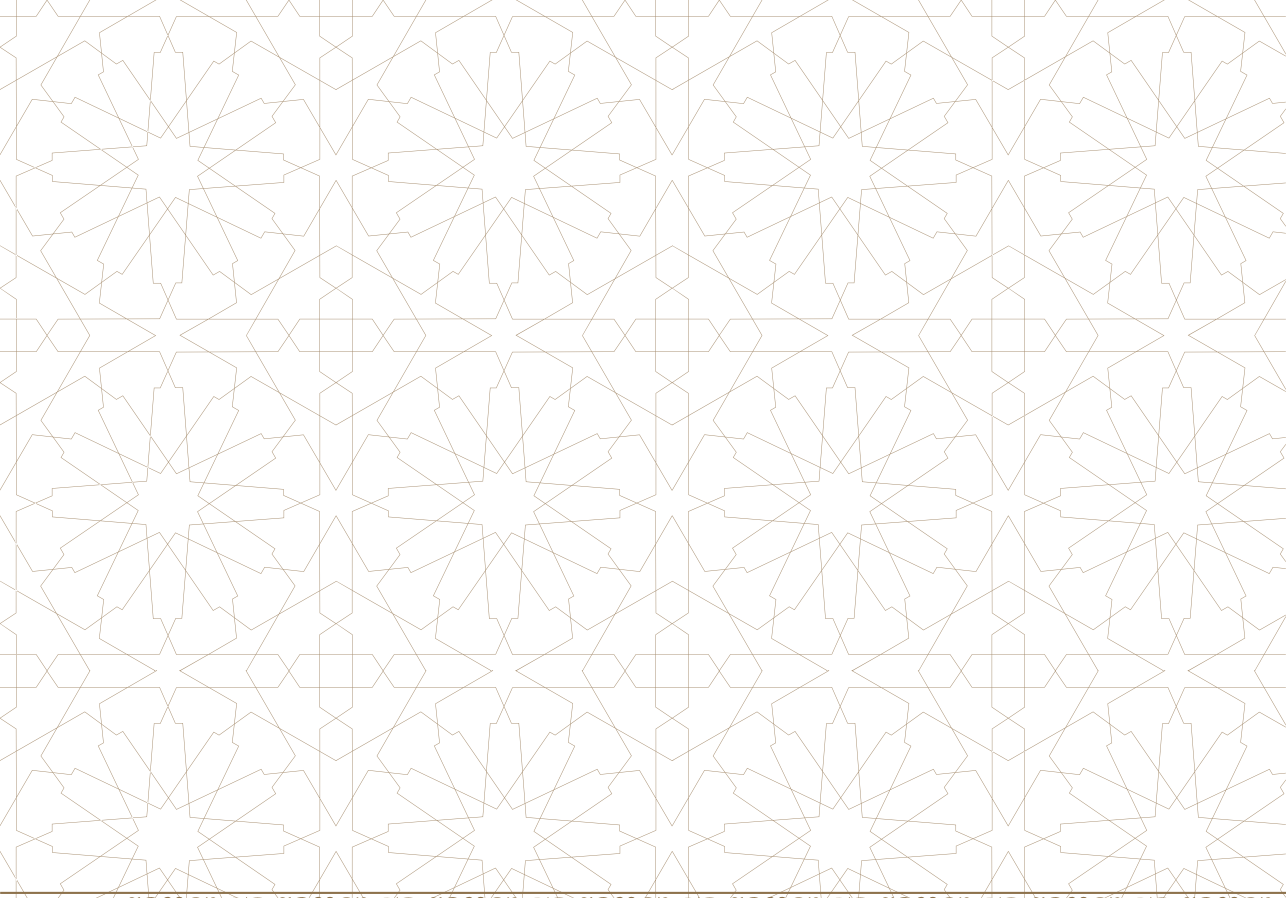
ينفذ هذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

محمد بن زايد آل نهيان  
ولي العهد  
رئيس المجلس التنفيذي

صدر عنا في أبوظبي :-  
بتاريخ : ١٧ أبريل ٢٠١١ م  
الموافق : ١٣ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ







# تھامیر

تھامیر





التاريخ : ٢٠١١/ ٤ / ١٤

## تعميم رقم (١٠) لسنة ٢٠١١ بشأن الإزامية ببطاقة الهوية للمواطنين العاملين في الإمارة

إلى كافة الجهات الحكومية وشبه الحكومية في الإمارة

نتقدم إليكم بوافر التحية والتقدير على جهودكم المخلصة والمبذولة لكل ما فيه خدمة لهذا الوطن ، ودعماً للمبادرات التي تقوم بها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ، فإننا نناشد كافة المواطنين العاملين بالجهات الحكومية وشبه الحكومية في إمارة أبوظبي بضرورة وأهمية التسجيل في بطاقة الهوية والسجل السكاني ، وذلك تفعيلاً للمادة رقم (١٠) من القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ٢٠٠٦ في شأن نظام السجل السكاني وبطاقة الهوية والتي تنص على أنه : (يحظر قبول أو استخدام أو استبقاء أحد سواء بصفة موظف أو مستخدم أو عامل أو طالب أو بأية صفة أخرى إلا إذا كان حاصلًا على البطاقة).

كما نشير إلى أن المهلة الأخيرة التي حددها مجلس الوزراء لتسجيل جميع المواطنين في بطاقة الهوية تنتهي بنهاية شهر يونيو من العام الحالي ٢٠١١ ، وأن الجهات التشريعية في الدولة تعمل على تفعيل موضوع الغرامات بحق الذين لم يبادروا بالحصول على بطاقة الهوية.

وعليه فإننا نرجو من جميع من لم يسجلوا في بطاقة الهوية والسجل السكاني بضرورة الإسراع في التسجيل وذلك حرصاً على المصلحة العامة.

شاكرين ومقدرين جهودكم

وفقكم الله ،،،

محمد أحمد البواردي  
الأمين العام



التاريخ : ٢٠١١/ ٤/ ١٨

## تعميم رقم (١١) لسنة ٢٠١١ بشأن أسس وضوابط إصدار التشريعات

إلى كافة الدوائر والجهات الحكومية بالإمارة

تحية طيبة وبعد،،،

سعيًا لإرساء مبادئ الحوكمة وتحقيق أهدافها من خلق بيئة عمل تتميز بالفاعلية والشفافية والالتزام بالقوانين والإجراءات المطبقة.

وتأكيداً على اختصاص المجلس التنفيذي بإقرار مشروعات القوانين والمراسيم

قبل رفعها إلى الحاكم للتصديق عليها وإصدارها وفقاً لأحكام القانون رقم (١)

لسنة ١٩٧٤ بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي في إمارة أبوظبي، بالإضافة إلى

التأكيد على الدور الأساسي والهام للأمانة العامة للمجلس التنفيذي وفقاً للقانون

رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ والذي أناط بالأمانة العامة دراسة مشاريع القوانين

والمراسيم والأنظمة والقرارات واللوائح والاتفاقيات قبل عرضها على المجلس

التنفيذي لإقرارها.

وحيث أن الشؤون القانونية في الأمانة العامة للمجلس التنفيذي هي الجهة المنوط

بها - دون غيرها - إعداد ومراجعة التشريعات في الإمارة ، وهي الممثلة عن

إمارة أبوظبي في عضوية اللجنة الفنية للتشريعات لمناقشة التشريعات الاتحادية.



و عليه يرجى الالتزام بما يأتي :

أولاً - التنسيق مع الشؤون القانونية بالأمانة العامة قبل البدء في إعداد التشريعات التي ترفعونها للمجلس التنفيذي .

ثانياً - عدم إبداء الرأي أو الملاحظات المطلوبة من جهتكم بشأن التشريعات الاتحادية، إلا عن طريق الشؤون القانونية بالأمانة العامة .

لإجراء اتكـم ،،

وفقكم الله ،،

محمد أحمد البواردي  
الأمين العام



التاريخ : ٢٨/٤/٢٠١١

## تعميم رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ بشأن

### ترشيح استخدام الطاقة

إلى كافة الجهات الحكومية في الإمارة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

لاحقاً لتعميمنا السابق رقم (٩) لسنة ٢٠١١ بخصوص تخفيض مستوى التلوث

في المدن وترشيح استخدام الطاقة ، وتحقيقاً للأهداف العليا المتعلقة بذلك ، فقد

نفذت شركة مصدر دراسة مفصلة حول استخدام وحدات إنارة ذات كفاءة عالية

بدلاً من الوحدات المستخدمة حالياً لتحقيق أعلى مستوى من الكفاءة كما أنها تقلل

من الانبعاثات الكربونية الناجمة وترشد استهلاك الطاقة .

ونظراً لخبرة شركة مصدر في المجالين العلمي والعملي في هذا الموضوع ،

يرجى التنسيق مع الشركة لإجراء دراسة كلفة حول نظام الإنارة الحالي المستخدم

لديكم وكيفية تطويره بحيث يحقق معايير الجودة والترشيح والمحافظة على البيئة،

وذلك من خلال توسيع نطاق الدراسة التي قامت بها شركة مصدر لتشمل كافة

الجهات الحكومية في الإمارة ، على أن تتحمل كل جهة كلفة الدراسة المتعلقة

بها بالتنسيق مع الشركة.

للعلم والعمل بمضمونه

وفكم الله ،،،

محمد أحمد البواردي

الأمين العام





الإمارات العربية المتحدة

إمارة أبوظبي

تصدر عن الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي

إدارة الشؤون القانونية

أبوظبي - ص.ب ١٩

هاتف: +٩٧١ ٢٦٦٨٨٤٤٦ - فاكس: +٩٧١ ٢٦٦٨٨٩٤٠

Email.: [gazette@ecouncil.ae](mailto:gazette@ecouncil.ae)